الأمم المتحدة

E/CN.5/2014/NGO/51

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 November 2013
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من الحركة العالمية للمنظمة الدولية للأمهات، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

191213 181213 13-57749X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

تود الحركة العالمية للمنظمة الدولية للأمهات أن تلفت انتباه الدول الأعضاء إلى الحالة المستضعفة للأمهات في جميع أنحاء العالم.

وهناك أدلة وافرة عن أن الأمهات، لا سيما الأمهات الأرامل أو العازبات أو المطلقات، هن من بين أشد الفئات ضعفا بين سكان العالم. ومن الأرجح أن يتعرضن للمعاناة من الفقر والعزلة وعدم توفر الفرص والموارد الاقتصادية لهن ويفتقرن في أكثر الأحيان إلى إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية. ويشكل عدم ضمان الدخل أحد المسائل الأكثر شيوعا التي تؤثر على الأمهات الفقيرات أو العازبات. ويؤثر عدم إمكانية الحصول على موارد اقتصادية يمكن الاعتماد عليها تأثيرا مباشرا على بقاء أطفالهن ورفاههم، مما يؤدي إلى المعاناة من القلق والاكتئاب، ويؤثر على آليات التكيف ويحرم هؤلاء الأطفال من حياة الطفولة العادية، وتسهم هذه العوامل جميعها في إدامة دورة الفقر.

وبالمثل، تتعرض النساء الأكبر سنا، اللاتي تعين عليهن في صغرهن البقاء في المنزل ورعاية الأطفال والأسرة، لخطر أكبر يهددهن بالفقر عندما يتوفى أزواجهن. وتعمر النساء لمدة خمس سنوات في المتوسط بعد وفاة أزواجهن، إلا أن في الغالبية العظمى من البلدان، لا يحق لهن الحصول على معاشات أزواجهن التقاعدية، مما يعرضهن لخطر شديد يهددهن بالعوز في وقت يتوجب عليهن فيه مواجهة مسائل العزلة وتدهور الصحة.

ولكل أم الحق في الحصول على دخل مستقر وكاف، لتعليم أطفالها وتربية أسرتها في بيئة آمنة.

وتود الحركة العالمية للمنظمة الدولية للأمهات أن تؤكد الدور الفريد الذي تقوم به الأمهات اللاتي يمثلن، عن طريق تنشئة الجيل القادم، أهم الشخصيات في مكافحة الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي. ومن أجل دعمهن في الاضطلاع بهذا الدور الفريد، يلزم اتخاذ إجراءات في ثلاثة مجالات رئيسية.

الضمان الاجتماعي للأمهات

تؤيد الحركة العالمية للمنظمة الدولية للأمهات منظمة العمل الدولية في الجهود التي تضطلع بها من أجل تعزيز الضمان الاجتماعي للجميع، الذي يعرّف بإتاحة إمكانية الحصول على الرعاية الصحية وضمان الدخل، لا سيما في حالات الشيخوخة أو البطالة أو المرض أو العجز أو إصابة العمل أو الأمومة أو فقد شخص رئيسي يكتسب دخلا.

وتحث الحركة العالمية للمنظمة الدولية للأمهات الحكومات على تنفيذ حدود دنيا وطنية للحماية الاجتماعية الشاملة للجميع تستهدف الأمهات، وترمي، بصورة خاصة، إلى تحقيق ما يلي:

- كفالة توفير دخل للحوامل والأمهات اللاتي لديهن أطفال رضع،
- توفير إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية بصورة ملائمة للحوامل والرضع والأطفال،
- منح دخل كاف للأمهات كبيرات السن اللاتي لا يستطعن العمل خارج دائرة الأسرة ومن ثم ليس بوسعهن استيفاء متطلبات الحصول على معاش تقاعدي.

ولا يتمتع سوى ٢٠ في المائة من الناس بتغطية كافية بالضمان الاجتماعي؛ بيد أنه في البلدان التي نفذ فيها حد أدنى للحماية الاجتماعية، يمكن قياس الاستحقاقات من حيث التنمية الاقتصادية والمستدامة الشاملة لأضعف أفراد المجتمع. وهناك مؤشرات قوية تدل على أنه في البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل، ترتبط إمكانية الحصول على برامج الضمان الاجتماعي ارتباطا وثيقا بالحد من الفقر وعدم المساواة، جنبا إلى جنب مع إجراء تحولات اجتماعية مستصوبة أخرى. وقد أظهرت الدراسات أن برامج التحويلات النقدية المتواضعة لكبار السن والأطفال قادرة على تضييق فجوة الفقر بصورة كبيرة.

وليست هذه مجرد قضية من قضايا العدالة الاجتماعية، وإنما هي أيضا استثمار في التحرر من ربقة الفقر لأجيال المستقبل.

وقد نفذت بلدان نامية، وخاصة تايلند وموزامبيق، سياسات فعالة في هذا المضمار. ويبين برنامج بدل الأسرة (Bolsa Família) في البرازيل أنه يمكن أن يبدأ مخطط هادف، يغطي ٢٦ في المائة من السكان، بتكلفة تعادل أقل من ٠،٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

تعليم الفتاة

تؤيد الحركة العالمية للمنظمة الدولية للأمهات التعليم، لا سيما تعليم الفتيات، كعنصر رئيسي في مكافحة الفقر والإقصاء. وفي حين أنه تتاح للفتيات الآن فرص أفضل للحصول على التعليم الابتدائي (في عام ٢٠١١، أكمل ٩٠ في المائة من الفتيات التعليم الابتدائي مقابل ٩١ في المائة من الفتيان على الصعيد العالمي)، ينبغي تركيز الجهود على حق المراهقات والشابات في الحصول على التعليم العالي والتقني مما يتيح لهن إمكانية الالتحاق بسوق العمل.

ومن شأن رفع مستوى تعليم الفتيات أن يشجع التنمية وإقامة مجتمع أفضل. ويقل احتمال زواج المرأة المتعلمة في وقت مبكر ورغم إرادتها؛ ويقل احتمال وفاتها أثناء الولادة؛ ويزيد احتمال تنشئتها لأطفال أصحاء؛ ويزيد احتمال إرسالها لأطفالها إلى المدرسة.

وليس تعليم الفتيات مجرد حق، وإنما هو أقوى أداة للتحرر من ربقة الفقر.

أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر

في جميع أنحاء العالم، ما زالت المرأة، والأم بصورة خاصة، تتحمل الشطر الأعظم من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. وفي كثير من الحالات، يعوض الوقت الذي يتبدد في أعمال غير مدفوعة الأجر عن عدم وجود بنية تحتية وخدمات عامة أساسية (المياه والطاقة وما إلى غير ذلك). وتسهم الأعراف الثقافية والنماذج النمطية المقولبة كذلك في التزام المرأة المترل واضطلاعها بأنشطة رعاية غير مدفوعة الأجر.

وبالإضافة إلى ذلك، تمضي النساء والفتيات في الأسر المعيشية الفقيرة وقتا في أداء أعمال غير مدفوعة الأجر أطول مما تمضيه المرأة في الأسر غير الفقيرة، في جميع البلدان على جميع مستويات التنمية. وتكرس الأمهات في قوة العمل المأجورة حتى وقتا أطول من شركائهن للعمل غير مدفوع الأجر في مجال الرعاية ضمن دائرة الأسرة: يزيد ساعتين و ٢٨ دقيقة في المتوسط يوميا في البلدان التي تنتمي إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

إن مسألة عمل المرأة غير مدفوع الأجر في مجال الرعاية، الذي غالبا ما يحول دون مشاركتها في أنشطة مدرة للدخل وحصولها على الحماية الاجتماعية، هي مشكلة عالمية ويلزم معالجتها. ويجب أن تولي الحكومات الأولوية لتنمية البنية التحتية والخدمات العامة التي تقلل من هذه الأعمال الكادحة غير مدفوعة الأجر وتعيد توزيعها، وتعزز التوزيع الأكثر مساواة بين الرجل والمرأة لها، وتعترف بقيمة هذه الأعمال في مجال الرعاية، التي تدعم رفاه الأفراد والأسرة والمجتمعات بأكملها.

وتسعى النساء، والأمهات بصورة خاصة، من أجل تحسين التوازن بين العمل والأسرة، مما يمكن أن يساعدهن، عن طريق إتاحة نوعية حياة أفضل لهن، على كفالة التمتع بظروف معيشية أفضل لأسرهن.

ويتعين على الحكومات أن تعزز السياسات المواتية للأسرة مثل إمكانية الحصول على رعاية للأطفال بأسعار معقولة وإجازة أمومة مدفوعة الأجر وفرض ضرائب عادلة على الأسرة.

وقد لاحظت المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، مغدالينا سيبولفيدا كارمونا، في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة (A/68/293) أن المسؤوليات الشديدة وغير المتساوية تشكل عقبة كأداء أمام المساواة بين الجنسين وأمام تمتع المرأة بحقوق الإنسان على قدم المساواة، وفي كثير من الأحيان، تحكم على المرأة بالبقاء في فقر؛ و يتعارض تقاعس الدول عن تقديم الرعاية وتمويلها ودعمها وتنظيمها بصورة كافية مع التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان عن طريق حلق حالات عدم المساواة والتسبب في تفاقمها.

وبناء على ذلك تطلب الحركة العالمية للمنظمة الدولية للأمهات إلى الحكومات أن تنظر بجدية في إدراج الأعمال المترلية في أرقام ناتجها المحلي الإجمالي وتنفذ نظما لمنح استحقاقات التقاعد لمن يلزم المترل لرعاية معاليه وأسرته، مما يؤدي إلى عدم الحصول على دخل من جراء الالتحاق بقوة العمل مدفوع الأجر.